

طلب تحرك عاجل - المرصد

معلومات جديدة
BHR 001 / 0812 / OBS 048.11

احتجاز تعسفي/مضايقات قضائية

البحرين

5 نوفمبر/تشرين الثاني 2014

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان هو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، تلقى معلومات جديدة وطلبات بتحرككم العاجل في الموقف الآتي في البحرين.

المعلومات الجديدة:

تم إخطار المرصد من مصادر موثوقة بالإفراج عن **نبيل رجب**، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، ومدير مركز الخليج لحقوق الإنسان، ونائب الأمين العام للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.¹

طبقاً للمعلومات الجديدة ففي 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 أمرت محكمة الجنايات الصغرى الثالثة بالإفراج عن نبيل رجب لكن منعه من مغادرة البلاد. أعلنت المحكمة أن الحكم في القضية سيصدر في 20 يناير/كانون الثاني 2015.

أثناء الجلسة سُمح لثلاثة من ممثلي سفارات أجنبية واثنيين من ممثلين لمنظمات مجتمع مدني بالحضور. لم يُسمح بدخول ستة من أقارب نبيل رجب.

في البداية، أمر القاضي بنهاية الجلسة بالإفراج عن نبيل رجب دون إجراءات تقيد تنقلاته. لكن بعد ساعات من انتهاء الجلسة، قيل إن طلباً من النيابة ورد وفيه "أدلة" على أن نبيل رجب يخطط مغادرة البلاد، وقد قُدم الطلب إلى القاضي، الذي أمر بمنع نبيل رجب من مغادرة البلاد. لم يتم إخطار نبيل رجب أو محاميه بطلب النيابة ولم يطلعوا على "الأدلة" المزعومة المقدمة من النيابة، ولم تتح لهما فرصة للرد على طلب النيابة أو الطعن على "الأدلة" المقدمة من النيابة للقاضي الذي أصدر القرار.

ما زال نبيل رجب يواجه تهمة "إهانة مؤسسة عامة والجيش" عن طريق موقع تويتر، بناء على المادة 216 من قانون العقوبات البحريني، وهي المخالفة التي يُعاقب عليها كحد أقصى بالسجن ست سنوات.² الاتهام متعلق بعدد من التغريدات نُشرت على حساب نبيل رجب على تويتر، وقد رأت النيابة العامة أنها مهينة لوزارة الداخلية ولقوة دفاع البحرين، وهي الجيش البحريني.³

طعن دفاع نبيل رجب - من بين دفوع أخرى - على صحة الشكوى المقدمة من قوة دفاع البحرين على خلفية وجود مخالفات إجرائية، إذ أن الشكوى مقدمة من رئيس القضاء العسكري في حين ينص القانون على أن الشخص الذي يُفترض أن يقدم الشكوى هو رئيس أركان قوة دفاع البحرين.

وأثناء جلسة 19 أكتوبر/تشرين الأول أثار محامي نبيل رجب هذه المشكلات الإجرائية وطالب بانقضاء الدعوى. ثم حاولت النيابة تصحيح هذه المخالفة الإجرائية عن طريق تقديم رسالة من رئيس أركان قوة دفاع البحرين يفوض رئيس القضاء العسكري بالصلاحيات اللازمة لتقديم الشكوى. في جلسة 2 نوفمبر/تشرين الثاني قال محامي نبيل رجب بأن التحقيقات التي أجرتها النيابة بشأن الشكوى يشوبها العوار.

يرحب المرصد بالإفراج عن نبيل رجب ويشكر جميع الأفراد والمؤسسات والمنظمات ممن تدخلوا لصالحه. لكن يعرب المرصد عن أسفه لاحتجازه تعسفاً لأكثر من شهر قبل الإفراج عنه.

¹ السيد نبيل رجب هو أيضاً عضو في اللجنة الاستشارية لـ قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، ورئيس مؤسسة CARAM Asia.

² المادة 216 من قانون العقوبات تنص على حد أقصى السجن ثلاث سنوات. لكن أثناء جلسة 19 أكتوبر/تشرين الأول أدلت النيابة بببان شفهي يطالب القاضي باعتبار نبيل رجب قد كرر المخالفة، على ضوء تكرار "الجريمة" المزعومة، وأنه من الضروري اعتبار وجود ظروف تفاقم من جسامته المخالفة بما يؤدي إلى مضاعفة العقوبة المنطبقة عليه لتصبح ست سنوات.

³ انظر الخلفية وطلب التحرك العاجل بتاريخ 19 أكتوبر/تشرين الأول والطلب بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول.

وبشكل عام فإن المرصد يهيب بالسلطات البحرينية أن تكف عن جميع أعمال المضايقات - ومنها المضايقات القضائية - بحق نبيل رجب، وأن تلتزم بالمعايير والمبادئ الدولية ذات الصلة، لا سيما إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع من ديسمبر/كانون الأول 1998، فضلاً عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي صدقت عليها البحرين.

خلفية:

في التاسع من يوليو/تموز 2012 قام رجال شرطة مقنّعون بتوقيف نبيل رجب من بيته⁴ بعد أن نشر تغريدات على موقع تويتر بتاريخ 2 يونيو/حزيران: "خليفة - دع عنك [سكان] المحرق وشيوخها. الجميع يعلم أنه لا شعبية لك ولولا الحاجة للريبة لما خرجوا لك مستقبليين - متى ستنتحي؟"

وفي اليوم نفسه، حكمت الدائرة الخامسة الصغرى جنابات على نبيل رجب بالحبس ثلاثة أشهر بزعم تشهيره بسكان المحرق من خلال تغريدات منشورة على حسابه على تويتر. في 23 أغسطس/آب 2012 تمت تبرئة نبيل رجب أمام محكمة التمييز العليا.

وفي 16 أغسطس/آب 2012 حكمت المحكمة الجنائية الصغرى أيضاً على نبيل رجب بالسجن ثلاث سنوات. مثل نبيل رجب أمام المحكمة في ثلاث قضايا على صلة بمشاركته في تجمعات سلمية تطالب بدعم الحريات الأساسية والديمقراطية:

- القضية الأولى على صلة بتهمة "المشاركة في تجمهر غير قانوني" و"دعوة الآخرين للانضمام" على صلة بمظاهرة تم تنظيمها في 31 مارس/آذار 2012 في المنامة للتنديد باحتجاز مؤسس مركز الخليج لحقوق الإنسان، والرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان، والمدير السابق لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "فرون لاين ديفنדרز"، عبد الهادي الخواجه.

- القضية الثانية تخص اتهامات بـ "التورط في ممارسات غير قانونية والتحريض على التجمهر والدعوة لمسيرات غير مرخص لها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي" على صلة بمظاهرة في المنامة بتاريخ 12 يناير/كانون الثاني 2012.

- القضية الثالثة تخص الاتهامات بـ "المشاركة في تجمهر غير قانوني" على صلة بعدة مظاهرات شهدتها المنامة في فبراير/شباط 2012.

حكمت المحكمة على نبيل رجب بالسجن عاماً في كل من هذه القضايا الثلاث.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2012 خففت محكمة التمييز العقوبة إلى السجن عامين، الذي أتمّ عقوبته وتم الإفراج عنه في 24 مايو/أيار 2014.

في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014 تم استدعاء نبيل رجب من قبل الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني التابعة لإدارة البحث الجنائي على ذمة الاتهام بـ "إهانة مؤسسة عامة" من خلال تويتر. وكان التحقيق بشأن بعض التغريدات المنشورة للسيد رجب على موقع تويتر، والتي زعمت إدارة البحث الجنائي أنها مهينة لوزارة الخارجية، بموجب المادة 216 من قانون العقوبات البحريني.⁵ قررت إدارة البحث الجنائي احتجاز السيد رجب قبل عرضه على النيابة العامة في 2 أكتوبر/تشرين الأول لإجراء المزيد من التحقيقات. قررت النيابة العامة التحفظ على نبيل رجب لمدة 7 أيام رهن الاحتجاز على ذمة التحقيق.

في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2014 مثل نبيل رجب مرة أخرى أمام النيابة العامة في المنامة وتم إخطاره بأن وزارة الدفاع تقدمت بشكوى حول نفس التغريدة، وكانت موضوع التحقيق السابق. دام الاستجواب لنحو 40 دقيقة.

أكد نبيل رجب على موقفه السابق إذ أنكر جميع المزاعم المنسوبة بحقه وشدد على أنه لم يفعل أكثر من ممارسة حقه في التعبير في مسألة تعدد مما يدخل في إطار مناقشة لموضوع عام ومسألة مطروحة

⁴ انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=nENlacy3Sw&feature=youtu.be>

⁵

للفقاش في الصحافة المحلية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي بل وحتى في التصريحات الرسمية للمسؤولين البحرينيين.

وفي اليوم نفسه أمرت النيابة العامة باستمرار احتجازه وقررت إحالة القضية للمحاكمة أمام الدائرة الجنائية الصغرى الثالثة.

في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2014 بدأت الدائرة الجنائية الصغرى الثالثة في محاكمة نبيل رجب. تم إرجاء الجلسة إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول ثم إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني للنطق بالحكم.

التحركات المطلوبة:

إن المرصد يهيب بحكومة البحرين أن:

1. الكف عن أعمال المضايقات وتشمل المضايقات القضائية، بحق نبيل رجب، وبحق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
2. ضمان السلامة البدنية والنفسية لنبيل رجب ولجميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.
3. الالتزام في كل الأحوال بأحكام إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي تم اعتماده في 9 ديسمبر/كانون الأول 1998 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. والالتزام على وجه التحديد بما يلي:

- المادة 1، التي نصت على: "من حق كل شخص، بمفرده وبلاشتراك مع غيره، أن يدعو ويهتف إلى حماية- واعطال-حقوق الإنسان والحريات الأساسية على- الصيدين الوطني والدولي".
- المادة 6 (ج) التي نصت على: "دراسة ومناقشة وتكوين واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون وفي التطبيق على السواء ، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور بهذه الوسائل وبغيرها من الوسائل المناسبة".
- المادة 12.2، التي تنص على: "تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبلاشتراك مع غيره، من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلاً أو قانوناً أو ضغطاً أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان".

4. ضمان، في كل الظروف، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بموجب معايير حقوق الإنسان الدولية، والمواثيق الدولية التي صدقت عليها البحرين وانضمت إليها.

العناوين:

- الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، فاكس: +973 64 176 587
- الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية. هاتف: +973 172 27 555 فاكس: +973 172 6032 12
- الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وزير العدل والشؤون الإسلامية. هاتف: +973 175 31 333 فاكس: +973 175 31 284
- شيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، وزير الداخلية. هاتف: +973 17572222 و +973 17390000 بريد إلكتروني: info@interior.gov.bh
- البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة في جنيف، عنوان: 1, chemin Jacques-Attenville, 1218 Grand-Saconnex, CP 39, 1292 Chambésy, Switzerland فاكس: +41 22 96 758 50 بريد إلكتروني: info@bahrain-mission.ch

يُرجى أيضاً الكتابة للبعثات الدبلوماسية للبحرين في دولكم المختلفة.

باريس – جنيف، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

برجاء إخطارنا بأية تحركات اتخذتموها باقتباس من وثيقة التحرك العاجل هذه في ردودكم.

المرصد - وهو مشروع مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب - يكرس جهده لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ويهدف إلى إمدادهم بالدعم في وقت الحاجة.

للتواصل مع المرصد، اتصل بخط لطوارئ:

بريد إلكتروني: Appeals@fidh-omct.org

هاتف وفاكس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: + (0) 33 18 55 43 1 / + 33 1 80 18 55 43
هاتف وفاكس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: + (0) 41 22 809 49 39 / + 41 22 809 49 29